

التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقييمية -

محمد طالبي
أستاذ مكلف بالدروس
جامعة البليدة - الجزائر

محمد ساحل
أستاذ مساعد
المركز الجامعي خميس مليانة - الجزائر

الملخص:

من خلال هذا العمل، تناولنا إحدى تجارب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وهي التجربة السعودية، من خلال الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها، وهذا بالتطرق لمختلف مكوناته من عوامل جذب اقتصادية وتنظيمية وإدارية وسياسية، والتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي بها.

Résumé:

L'objectif de cet article est d'abord l'expérience saoudienne dans l'attraction des investissements directs pour voir si l'environnement d'investissement est favorable dans ce pays, et ce d'après les différents composante des facteurs attractives: économiques, organisationnelle administratives et politiques, pour savoir le volume des investissements directs et sa situation géographique dans les différent secteurs.

المقدمة:

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها، في ظل ما يعرف اليوم بالعولمة في عالم يحكمه المتغير والثابت وذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية بعدما كانت محدودة الانفتاح، أصبحت اليوم غير محدودة في انتقال كل ما يرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة رؤوس الأموال.

والاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً، نظراً للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

ومن أجل الظفر بهذه المزايا، تحاول العديد من الدول ومن بينها المملكة العربية السعودية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها.

لا شك أن التجربة السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر جديرة بالدراسة، وجاءت هذه الدراسة لإزاحة اللثام عن هذه التجربة.

أولاً - الاقتصاد السعودي والإصلاحات الاقتصادية:

إن الاقتصاد السعودي مرّ بعدة تطورات خلال التاريخ الحديث، حيث أوج تطوره في خطة التنمية السابعة، وتم العمل على تشجيع القطاع الخاص والهدف من ذلك خفض اعتماد الاقتصاد على النفط وتنويع مصادر الدخل مما اثر على التوازنات الكلية.

1- الاقتصاد السعودي في المرحلة الراهنة:

في الفترة الراهنة مع بداية الألفية الثالثة الميلادية، فإن الاقتصاد السعودي يمر بأهم مراحل تطوره، بالنظر للتحويلات التي يعرفها الاقتصاد العالمي (قوى العولمة الاقتصادية)، وكذلك بعض الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها السعودية كضعف معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل الاستثمار مما أدى بالسعودية إلى بذل الجهود للتغيير.

وبشكل عام يمكن إيجازا التّطورات التي حدثت في السعودية مع بداية الألفية الثالثة كالتالي:

- إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى في 28 أغسطس 1999م ليتولى مهام بلورة السياسة الاقتصادية للسعودية ومتابعة تنفيذها، فضلا عن التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1999، ص 121).
- إنشاء المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن في 04 جانفي 2000م. ويختص بالإشراف على الخطوط العريضة للسياسة البترولية للسعودية والتي تشمل تحديد وإقرار سياسات واستراتيجيات البترول والغاز الطبيعي والمواد الهيدروكربونية الأخرى، وكذلك الإشراف على دراسة وإقرار السياسات العامة للتعددين (وزارة الثقافة والإعلام، 2005، ص 7).
- إقرار مجلس الوزارة الموقر في 10 أبريل 2000م نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، إضافة إلى موافقته على تنظيم الهيئة العامة للاستثمار، وربط الهيئة برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى.
- إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية في 31 جوان 2000م في إطار الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيلها في السعودية، وكذلك إقرار مجلس الوزراء الموقر لتنظيم الهيئة العليا للسياحة في 17 أبريل 2000م، للعمل على تنمية السياحة في السعودية وتطويرها وتعزيز دور قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني وتذليل معوقات النمو.
- صدور نظام السوق المالية في 16 جوان 2003م الذي يهدف إلى إعادة هيكلة رأس المال بالسعودية على أسس جديدة متطورة من شأنها تعزيز الثقة والجاذبية للسوق بما يضمن توفير مزيدا من الإفصاح والشفافية والحماية والعدالة للمتعاملين وتلي ذلك تعيين هيئة سوق رأس المال، وتعتبر هذه الخطوة نقلة مهمة للاقتصاد السعودي (الباتل، 2004، ص 12).
- كما شملت مبادرات الإصلاح كذلك إصدار مجموعة من الأنظمة والاستراتيجيات المبسطة مثل نظام التأمين في يوليو 2003م، ونظام التعدين ولوائحه في سنة 2004م، ونظام ضريبة الشركات في يناير 2004م، وإستراتيجية الخوصصة في يونيو 2002م.

وتعد سياسة التنويع الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات مثل الاقتصاد السعودي، والذي يعتمد على تصدير سلعة واحدة زائلة هي البترول، والتي عواندها عرضة للتقلبات والتذبذبات في الأسواق العالمية.

2- تنويع الاقتصاد السعودي في خطة التنمية السابعة (2000-2004):

أدركت الحكومة منذ عقد السبعينات من القرن العشرين أهمية تنويع مصادر الدخل ووضعته كهدف إستراتيجي في معظم خطط التنمية، التي كانت آخرها وأهمها خطة التنمية السابعة (2004-2000) والتي تضمنت ما يلي:

تضمنت خطة التنمية السابعة (2004-2000) إستراتيجية بعيدة الأجل، حاولت استشراف وتوقع أداء واحتياجات الاقتصاد الوطني من منظور مستقبلي ينتهي بنهاية العام 2020 م، ومن أهم الموضوعات الأساسية التي سيتم الاهتمام بها خلال تلك الفترة إحداث تغيرات هيكلية بالاقتصاد الوطني وزيادة قدرته الإنتاجية على المدى البعيد، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع الإيرادات الحكومية.

وركزت الخطة كذلك على تنمية القوى البشرية الوطنية ضمن محاورها الرئيسية، من خلال العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص لتوظيف الأعداد المتزايدة من الخريجين، وإيجاد آلة لتعزيز دور القطاع الخاص في توفير إمكانات التدريب وتطوير برامج التدريب، فضلا عن ما سبق، يجب توفير قاعدة بيانات كافية ودقيقة وشاملة عن سوق العمل الوطني، كما يتطلب الأمر ضرورة دعم الأجهزة ذات العلاقة بوضع خطط تشغيل العمالة الوطنية وتنفيذها ومتابعتها وزيادة الروابط بين تلك الأجهزة مما يكفل في النهاية رفع كفاءة طريقة العمل في سوق العمل الوطني (توادرو، 2006، ص 317). كما نصت الأهداف العامة لخطة التنمية الخامسة (2004-2000) فيما يتعلق بقضية تنويع القاعدة الإنتاجية ودعم منشآت القطاع الخاص على الأهداف التالية (الباتل، 2004، ص 17):

- زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تخفيف الاعتماد على إنتاج البترول وتصديره بصفة المصدر الرئيسي للدخل الوطني والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من البترول الخام قبل تصديره.
- تنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات والصناعات الزراعية.

لقد ركزت جل الخطط الخماسية للتنمية وعلى رأسها خطة التنمية السابعة على تشجيع القطاع الخاص، من كون أن لهذا الأخير دور في رفع الكفاءة، وحسن استغلال الموارد المتاحة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية، ويعتبر التخصيص كسياسة لتشجيع القطاع الخاص.

3- التخصيص كسياسة لتشجيع القطاع الخاص:

إن الثروة النفطية للسعودية ألقت وما زالت تلقي على عاتق الحكومة السعودية مهمة المبادرة إلى إقامة البنى الأساسية والمشاريع الهيكلية، ونظرا لما يتطلبه هذا الاستثمار من عوامل ومقومات متميزة، تتوافر لدى القطاع الخاص، مما يستدعي الأتكال عليه في تحقيق التنمية. ومن السياسات الحكومية التي انتهجتها السعودية لتشجيع القطاع الخاص سياسة التخصيص.

لذا أنشأت حكومة السعودية لجنة وزارية للتخصيص بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 60 في: 1418/04/01هـ الموافق لـ: 1997/08/04م (القحطاني، 2006، ص240)، مهمتها تنسيق برامج التخصيص ومتابعة تنفيذها وتحديد المشاريع التي يمكن تحويلها إلى القطاع الخاص. ومن أهداف التخصيص في السعودية نجد:

- تفعيل دور القطاع الخاص كمحور أساسي للتنمية.
- تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محليا.
- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين في الوقت والمكان المناسبين.
- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني بما يحقق له النمو.

إن سياسة التخصيص في السعودية لم تكن وليدة الإصلاحات المتبعة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكنها كافتتاح من طرف صانعي القرار في السعودية بأهمية القطاع الخاص كأساس جوهري للتنمية، وهذا من وجهة نظرنا مامكنا من تحقيق خطوات كبيرة في طريق تخصيص بعض المجالات مثل خدمات الموانئ والاتصالات والكهرباء.

4- آثار الإصلاح الاقتصادي:

نوضح فيما يلي بعض الآثار المترتبة على إصلاح الاقتصاد السعودي من خلال تتبع مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2000-2006) وذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد السعودي

خلال الفترة (2005-2000).

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
4.15	4.81	5.04	7.5	1.02	2.2	5.2	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %
22.27	18.82	11.39	4.52	(2.9)	(0.6)	7.3	العجز/الفائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
27.51	29.17	20.72	13.19	6.3	3.0	5.5	العجز/الفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
2.20	0.70	0.4	0.6	0.6-	0.2-	0.6-	معدل التضخم %
3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	سعر الصرف: الدولار مقابل الريال

ملاحظة: النسب بين قوسين تعني العجز، بدون قوسين الفائض.

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الأعداد 2001، 2003، 2004، 2005، 2006.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

◆ يظهر أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عرف تطوراً ملحوظاً خلال الفترة محل الدراسة، وكان المحرك الوحيد لهذا النمو هو الإيرادات النفطية التي كانت أكثر مما هو متوقع وكذلك النمو القوي للصناعة القائمة على النفط، وقد انعكس أثر ذلك على تحسن أداء قطاعات البناء والتشييد، والعقارات والخدمات (الاقتصاد، 2004، ص 146).

◆ عجز أو فائض الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي قد سجل تذبذباً خلال الفترة محل الدراسة، فقد حققت السعودية فائضاً في سنة 2000، ليعود العجز في السنوات 2001، 2002، ثم مرة أخرى إلى الفائض في السنوات 2003، 2004، 2005، 2006 وبمعدلات معتبرة، ويعزى هذا الارتفاع في الفائض إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع حصة السعودية من إنتاج النفط.

- ◆ عجز أو فائض الحساب الجاري قد حَقَّق تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدّراسة، حيث كل السنوات اتّسمت بتحقيق فائض شهد ارتفاعا متوaslأا، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط المرتفعة بالإضافة إلى ارتفاع حصص الإنتاج.
- ◆ معدلات التّضخم في السعودية قد شهدت تراجعا مستمرا ويرجع ذلك أساسا إلى انتهاج نظام سعر الصرف الثابت ومختلف الإصلاحات المتّبعة في المجال النقدي.
- ◆ نظام سعر الصرف المطبق في السعودية هو نظام سعر الصرف الثابت بسعر 3.75 ريال للدولار، ويؤدي هذا النظام في العادة على تراجع معدلات التّضخم واستقرار السياسة النقدية (الحميضي، 2006، 146).

وإذا كان تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية يعتبر شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير أنّها لا تكفي وحدها فيجب أن ترافقها عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية ومنها المناخ الإداري للاستثمار وما يتضمنه من أنظمة وإطار مؤسسي وهذا ما يتوجب معرفته في الجزء الموالي.

ثانيا- المناخ الإداري للبيئة الإستثمارية السعودية:

صدر أول نظام للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية عام 1956 (الموافق لـ: 1376هـ)، وتوالت بعد ذلك صدور أنظمة استثمار أخرى في العوام 1963، و 1979، وأخيرا شهد عام 2000 (الموافق لـ: 1421هـ) صدور نظام الإستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء الهيئة العامة للإستثمار.

1- نظام الاستثمار الأجنبي الجديد:

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في تعزيز مسار النمو الاقتصادي الوطني قامت السعودية بإصدار نظام الاستثمار الجديد بالمرسوم الملكي رقم: م/1 وبتاريخ: 1421/01/05 (10 أبريل 2000م).

وتتمثل الملامح الرئيسية لنظام الاستثمار الأجنبي الجديد في ([www. sagia.gov.sa](http://www.sagia.gov.sa))

: (2006)

- يسمح للمستثمر الأجنبي أن يمتلك كافة المشروع.
- المساواة بين الأجنبي والوطني في الضمانات والتسهيلات.

- يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل الأرباح.
- تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشآت.
- لا تجوز مصادرة الاستثمارات أو نزع ملكيتها إلا بتعويض عادل.
- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين وديا قدر الإمكان.
- يسمح للمستثمر الأجنبي أن يحصل على رخص عمل أخرى في نفس المجال أو غيره.
- تبسيط إجراءات الترخيص بحيث يتم اتخاذ القرار في الطلبات المقدمة للحصول على الترخيص في خلال 30 يوماً، ويجوز للهيئة قبول طلبات الترخيص عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني أو الفاكس، ويصدر قرار الترخيص بتوقيع المحافظ أو من يفوضه.
- الحصول على القروض الميسرة من صناديق التنمية الصناعية السعودية دون قيود تتعلق بنسب الملكية.
- إمكانية ترحيل الخسائر من سنة إلى سنة وتحدد الخسائر الصافية التي يجوز ترحيلها.
- تتحصل الدولة على 15% من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات التي تزيد عن مائة ألف ريال.

2- تكوين ونشأة الهيئة العامة للاستثمار:

بالموازاة مع قرار صدور الاستثمار الأجنبي الجديد، تم صدور قرار بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار، التي أنشئت بدلاً من لجنة استثمار رأس المال الأجنبي، وتم ربط الهيئة برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى الذي يختص بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي (www. sagia.gov.sa, 2006)، وتتمثل مسؤوليات ومهام الهيئة في الغرض الأساس من إنشائها وهو العناية بشؤون الاستثمار.

وتشمل أهم اختصاصات الهيئة العامة للاستثمار فيما يلي:

- إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار الوطني والأجنبي.
- متابعة وتقييم أداء الاستثمار المحلي والأجنبي.
- إعداد الدراسات عن فرص الاستثمار والترويج له.
- اقتراح الخطط الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار.

■ التنسيق والعمل مع الجهات الحكومية ذات علاقة بالهيئة.

3- وضع قطاع الاستثمار بعد إنشاء الهيئة العامة للاستثمار ونظام الاستثمار الأجنبي

الجديد:

تشكل القرارات التي صدرت بخصوص نظام الاستثمار الأجنبي والهيئة العامة للاستثمار خطوة هامة في مجال تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في السعودية ويتجلى ذلك بوضوح من خلال:

◆ يظهر من الأنظمة التحفيزية للاستثمار أن الجزء المهم فيها هو ما يتعلق بمسألة الضرائب على الأرباح وتحمل الدولة نسبة 15% بعدما كانت نسبة مثقلة لكاهل المستثمرين وصلت إلى 45% في النظام الاستثماري السابق.

◆ كفل النظام الجديد للمستثمر الأجنبي حق التمتع بالملكية الكاملة 100% للمشروع الاستثماري الذي يقيمه في السعودية، وقد كان النظام القديم يمنح بصورة ضمنية هذا الحق غير أنه يشجع إقامة المشروعات المشتركة حيث اشترط أن يكون المستثمر الأجنبي مالكا لما لا يزيد عن 75% من أسهم المشروع حتى يتسنى له التمتع بالحوافز، ولكن في ظل النظام الجديد فإن هذا الشرط أصبح لا وجود له، مما يعني التفعيل العملي نحو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

◆ تم اعتماد نظام اللامركزية في إصدار تراخيص الاستثمار من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، وتم تحقيق عدّة إنجازات لتسهيل بيئة الأعمال منها: تقليص المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص من 30 يوم إلى 3 أيام (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، ص 58).

◆ مقارنة بالوضع في السابق ومقارنة بنسب تنفيذ التراخيص بشكل عام في السعودية، فقد ارتفعت أعداد المشاريع المنفذة بمعدل 20% في المتوسط خلال الفترة (2001-2005) وزاد حجم الاستثمارات المنفذة بمعدل 80% سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة، مع ملاحظة أن هناك فارق زمني بين إصدار ترخيص الاستثمار وتنفيذ المشروعات على الواقع، نظرا لأن لمشاريع ذات التمويل الضخم تحتاج إلى عدة سنوات لاستثمار كامل رأس مالها، وقد تزامن هذا التغيير مع صدور نظام الاستثمار الأجنبي وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار (www. sagia.gov.sa, 2006).

بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار، فإنّ السعودية تتمتع بمميّزات جذب أخرى لا تقل أهمية عن العاملين السابقين.

ثالثاً- محددات أخرى:

تتمتع السعودية بمزايا نسبية تجعلها مصدر جذب للاستثمار، فالسعودية تتميز باستقرار الوضع السياسي، سوق واسع وبموقع استراتيجي وبنية أساسية تحتية متنوعة، والاهتمام بالبنية البشرية.

1- الاستقرار السياسي والأمني:

تنتهج السعودية النظام الملكي الذي يمتاز باستقرار سياساته وتوجهاته، فلقد شهدت السعودية انتقالاً سلمياً للسلطة طول العهود السابقة وتمكنت عملياً من التغلب على كل التحديات العسكرية والسياسية القادمة إليها من الخارج، وهذا يجعل المستثمر يطمئن على مشاريعه المقامة على أرضها ويساعد على جذب الاستثمارات وزيادة حركة النشاط الاقتصادي.

2- حجم السوق واحتمالات نموه:

بلغ عدد السكان في السعودية في سنة 2005، 23.08 مليون نسمة، وبمعدل نمو سكاني يقدر بحوالي: 2.45%، ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 13339 دولار (www.planning.gov.sa, 2007) وهذا يؤدي إلى التوسع المستمر للأسواق الداخلية والطلب في السعودية هذا من جهة. ومن جهة أخرى فالسعودية سوق واعدة كبيرة قريبة من الأسواق الخليجية بالإمكان أن تعبر منها الاستثمارات إلى أسواق مجاورة أخرى ذات معدل سكاني عالي، وتتميز بالدخول المرتفعة وكذلك القوة الشرائية العالية.

3- البنية التحتية:

تعتبر منشآت البنية التحتية التي أقامتها السعودية متمثلة في تجهيزات الاتصالات والطرق والموانئ من الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وهي كما يلي (www.sagia.gov.sa, 2006):

أ- وسائل النقل:

- تملك السعودية 25 مطارا حديثا، منها ثلاثة مطارات دولية مجهزة لاستقبال أحدث الطائرات، وتعمل شبكة المطارات على خدمة حركة النقل الجوي داخليا وخارجيا، وتساهم بفعالية في عمليات التصدير والاستيراد.
- يبلغ طول شبكة الطرق في السعودية حوالي 127 ألف كيلومتر من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة.
- يصل عدد الموانئ في السعودية إلى ثمانية (08) تحوي 183 رصيفا، منها 46 رصيفا في مينائي الجبيل وينبع الصناعيين، وتصل الطاقة الإستيعابية للموانئ الثمانية إلى 2525 ألف طن.
- فضلا عن شبكات أنابيب مترامية لنقل النفط والغاز تفوق أطوالها 17 ألف كيلومتر.

إن السياسة السعودية في قطاع النقل والمواصلات تقوم على تشجيع دور القطاع الخاص في الاستثمار، من خلال السماح للمستثمرين بتنفيذ عمليات بناء وتشغيل وصيانة وإدارة الطرق السريعة والخطوط الحديدية ومحطات نقل الركاب المركزية، وغيرها من مشروعات النقل المختلفة، مع كفالة حق الدولة في استرداد تلك المشروعات بعد انتهاء مدة العقد، وتحث السعودية القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعي النقل البري والبحري بصفة أساسية.

ب- مرافق الاتصالات:

تتوفر في السعودية جميع مرافق الاتصالات الحديثة، بما في ذلك الخطوط الأرضية والجوال (جي.أس.أم) والفاكس والتلكس وهواتف الأقمار الصناعية وشبكة الانترنت كما يلي:

- بلغت عدد خطوط الهاتف لكل 100 شخص 15.46 سنة 2005، كما بلغ عدد الهاتف المحمول لكل 100 شخص 54.12 لنفس السنة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، ص 132).
- عدد أجهزة الحاسوب لسنة 2005 تقدر بـ: 8476000 أما عدد مستخدمي الانترنت فبلغ: 1586000 أما عدد مواقع الويب فتقدر حاليا 29386.

4- البنية البشرية:

سعت السعودية إلى الاهتمام بنظام التعليم من كونه القطاع الذي يغذي مختلف القطاعات بالأيدي العاملة الماهرة، وتشير الدلالات التالية إلى وضعية نظام التعليم كما يلي:

- يتكون نظام التعليم الشامل في السعودية من ثمان جامعات وأكثر من 24000 مدرسة وعدد كبير من الكليات والمعاهد التعليمية والتدريبية الأخرى.
- بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 22.8% من الإنفاق العام، و9.3% من الناتج الوطني الإجمالي كمتوسط للفترة 1996-2003 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 41).
- بلغ معدل التعلم لدى الكبار (من عمر 15 سنة وما فوق) في سنة 2004، 79.4% بينما يصل معدل الالتحاق بالمدرسة في المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية 59% (الاقتصاد والأعمال، ديسمبر 2006، ص 168).

رابعاً- السعودية والعلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي:

أصبحت الحدود السياسية للدول موضوعة على الخرائط فقط، لأن الواقع أصبح يفرض وجود سوق عالمية تستلزم الاندماج، وهذا ما تريده السعودية من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والعضوية في مجلس التعاون الخليجي، إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن شأنها إعطاء حماية أكبر للمستثمرين الأجانب.

1- انضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بعد مفاوضات شاقة لانضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة أقر فريق العمل الرسمي المعني بانضمام السعودية إلى المنظمة وهذا في اجتماعه الرابع عشر الذي عقد في جنيف في 29 أكتوبر 2005 وثائق انضمام السعودية إلى عضوية المنظمة.

إن استكمال انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية يحمل معاني مهمة ومن المتوقع أن يعود بمنافع عديدة على الاقتصاد السعودي ويمكن ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- أصدرت السعودية خلال الفترة حزمة من الأنظمة والتشريعات بلغ عددها 42 نظاماً في جميع المجالات الاستثمارية والتجارية والمالية والاقتصادية، وتتعلق هذه الأنظمة بشكل مباشر باتفاقيات المنظمة وتراخيص الاستيراد والتدابير الصحية والصحة النباتية والتأمين الجمركي والعوائق الفنية أمام التجارة والاستثمار الأجنبي ومراقبة شركات

التأمين التعاوني ومكافحة الإغراق والحماية الوقائية والمحافظة على الأسرار التجارية (الاقتصاد والأعمال، نوفمبر 2005، ص 43).

■ تقليص القائمة السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

■ أصدرت وزارة الخارجية السعودية قرار بمنح رجال الأعمال ومندوبي الشركات الأجنبية تأشيرات دخول خلال 24 ساعة مما يساهم في تعزيز بيئة الأعمال (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، ص 58).

■ إن الانضمام إلى المنظمة يعد خطوة كبيرة في مسيرة التحرير والانفتاح الاقتصادي التي بدأتها السعودية منذ سنوات عدة ربما بمثابة استكمال لهذه المسيرة وعند انتهاء الفترة الانتقالية سيكون الاقتصاد السعودي قد تغير.

■ إن العضوية في منظمة التجارة العالمية ستساهم من دون شك في تشجيع تدفق الرساميل الأجنبية إلى السعودية لاستثمارها في المشاريع الكثيرة المتاحة حالياً، وفي مؤشرات مبدئية توحى بالتفاؤل، وتبعا لتوضيح الهيئة أن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة الدولية في الربع الأخير من سنة 2005 ساهم في ارتفاع معدل نمو قيمة التراخيص الصادرة لحوالي 203 مشروعا أجنبيا ومشاركة باستثمارات قيمتها 129 مليار ريال ما يعادل 34.4 مليار دولار (www.matjar.com, 2006).

لكن منة أجل ضمان المصالح وتحقيق المكاسب من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، يجب تعميق التكامل الاقتصادي بين السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تقوية الموقف التفاوضي لها، حيث أن هذه الدول سيمثلها وفد واحد بدلا من ستة وفود (اليوسف، 2001، ص 95).

2- عضوية السعودية في مجلس التعاون الخليجي:

لعل من أهم الظواهر التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي خلال العشرينات الأخيرة الماضية، هي تلك النزعة المتزايدة لإنشاء تشكيلات وتجمعات اقتصادية جهوية. إن السعودية اتجهت كذلك مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان، قطر) إلى إنشاء تجمع اقتصادي جهوي في سنة 1981، وكانت هذه الدول تهدف من وراء هذا المجلس لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين

الأعضاء في جميع المجالات، ودفع عجلة التقدم العلمي والفني في جميع المجالات الاقتصادية، وإقامة المشروعات المشتركة لتوسيع نطاق الإنتاج في دول المجلس وتوسيع نطاق التبادل التجاري بينها وتحرير انتقال الأموال والأشخاص بينها، وتوحيد الأنشطة الاقتصادية بينها أيضا.

وتم من خلال مجلس التعاون الخليجي تحقيق الأهداف التالية(ساحل، 2008، ص 161):

- تم إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الست الخليجية، وأزيلت العوائق الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات المنشأ الوطني.
- تم منح مواطني دول المجلس مجموعة من حقوق المواطنة.
- تم إقامة إتحاد جمركي فيما بين دول المجلس وذلك في 01 مارس 2003.
- ارتفاع نسبة الصادرات والواردات بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- الحجم الهائل للاستثمارات الخليجية في السعودية، من خلال دراسة أهم الدول المستثمرة في السعودية.

3- الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف:

1.3- الاتفاقيات الثنائية: على مستوى اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار التي من شأنها تحفيز وزيادة النشاط الاستثماري والتجاري والصناعي، فقد أبرمت السعودية 32 اتفاقية منها عشر اتفاقيات مع دول عربية (حافظ، 2005، ص 81).

وعلى مستوى اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال للسعودية اتفاقية ثنائية واحدة لتجنب الازدواج ضريبي على الدخل ورأس المال مع فرنسا وتتم المفاوضات حاليا بين السعودية والعديد من الدول الأخرى لتوقيع اتفاقية مماثلة.

2.3- الاتفاقيات متعددة الأطراف: لجأت السعودية في إطار الالتزامات الدولية بشأن حماية الاستثمار الأجنبي إلى إبرام عدة اتفاقيات متعددة الأطراف كما يلي:

- انضمام السعودية إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات.
- السعودية عضو في المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والجمعية الدولية لوكالات ترويج الاستثمار WAIPA.

- مصادقة السعودية على بنود الاتفاقية المتعلقة بحماية و ضمان الاستثمار، التي تم تبنيها من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي في: 01 جوان 1981.
- لجوء السعودية إلى التحكيم الدولي، حيث صادقت على بنود اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (CIRD) في: 07 جوان 1980.

خامسا- فرص ومجالات الاستثمار في المملكة العربية السعودية:

توجد العديد من فرص الاستثمار في السعودية، وذلك بفضل توفر الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة للموقع الإستراتيجي المتميز، حيث تشترك السعودية مع 7 دول في الحدود أغلبها دول خليجية وتحتل أكبر جزء من مساحة شبه الجزيرة العربية وتحتوي على مظاهر طبيعية متنوعة.

1- قطاع التعدين والصناعات المعدنية:

إن قطاع الاستثمار في قطاع التعدين والصناعات المعدنية في السعودية، يعد استثمارا اقتصاديا مجديا، لما تتمتع به السعودية من الجمع بين وفرة المواد الخام وتوفر إمدادات الطاقة التي تحتاج إليها هذه الصناعات بكثافة عالية، وهي سمة لا تتوافر في الكثير من المواقع على مستوى العالم، بحيث تكاليف إنتاج الألمنيوم في دول الخليج تقل بنسبة 30% عن تكاليف إنتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لانخفاض تكاليف طاقة (تجارة الرياض، 2006، ص 43).

2- قطاع النقل:

إن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به السعودية يجعل منه بمثابة الميزة النسبية الثانية لها بعد قطاع الطاقة، إن هذا الموقع الهائل للسعودية في قارة آسيا التي تتمتع بالكثافة السكانية الكبيرة يمكنها من الحصول على سوق تضم 250 مليون نسمة، إن هذا الحجم الهائل للسوق الفعلية في السعودية التي تستطيع بيع كافة منتجاتها فيها، سواء الغذائية أو التحويلية أو مواد البناء، لا بل منتجات الشركات العالمية التي يمكن أن تتخذ من السعودية مركزا إقليميا، لكن لكي يتم تسويق المنتجات لأبد من وجود وسائل نقل، مما يفتح فرص ومجالات استثمار واعدة في هذا القطاع.

وتهدف السعودية ليس فقط لجذب الاستثمارات إلى قطاع النقل، وإنما تحويله إلى رافعة لكافة القطاعات الأخرى فمثلا تسعى السعودية إلى مضاعفة حصتها من سوق البتر وكيميائيات بحلول سنة 2010 ولا تستطيع تحقيق ذلك إذا لم توفر شبكة إمداد وتمويل عصرية وخدمات لوجيستية متطورة تفتح أسواقا، وتضمن وصولها بجودة وسرعة.

3- قطاع تحلية المياه:

أقر المجلس الاقتصادي الأعلى في سنة 2002، أسس ومعايير مشاركة القطاع الخاص في مشاريع تحلية المياه، من خلال النص على التزام الحكومة تقديم الدعم الائتماني للمشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية في هذا القطاع، ما يؤسس لآفاق واسعة في مجال الاستثمار في قطاع المياه (بوزياب A1، 2005، ص 59).

4- قطاع التأمين:

توجد فرص مغرية سواء للأجانب أو المحليين في قطاع التأمين نتيجة (بوزياب A2، 2006، ص 170):

- إقرار نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الذي فرض الالتزام بإعادة تأمين نسبة 30% من مجموع الاشتراكات على الأقل داخل السعودية، في الوقت تفتقد السوق إلى أية شركة إعادة تأمين.
- تطبيق التأمين الصحي الإلزامي على أكثر من 4700 شركة ومؤسسة يعمل في كل منها 100 موظف وما فوق، على أن يشمل لاحقا باقي المؤسسات والأفراد من المقيمين والمواطنين.

5- قطاع الصحة:

رغم أن قطاع الصحة ساهم سابقا في جذب الاستثمارات، إلا أن فرصه لا تزال كبيرة جدا للاعتبارات التالية:

- فتح سوق التأمين أمام الشركات الأجنبية.
 - تطبيق نظام التأمين الصحي الإلزامي في السعودية.
 - قطاع الصحة سينافس باقي القطاعات من حيث حجم الأموال المستقطبة نظرا للزيادة المطردة في عدد السكان، وتغير نمط الأمراض التي ستواجهها مستقبلا.
- مما سبق يمكن ملاحظة ما يلي:

- تحوز السعودية على فرص ومجالات عديدة للاستثمار من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك قطاعات في السعودية تستغل للمرة الثانية كقطاع الصحة.
- محاولة السعودية استخدام جذب الاستثمار في بعض القطاعات كالنقل كرافعة لكافة القطاعات الأخرى، وبالتالي تحسين جودة خدمات هذا القطاع.
- وبعد عرض فرص ومجالات الاستثمار المتنوعة في السعودية، نريد معرفة إذا كانت جهود الترويج في السعودية في مستوى فرص الاستثمار المتاحة بها.

سادسا- جهود الترويج في المملكة العربية السعودية:

لقد أصبح معروفا لدى المختصين وغير المختصين ذلك الدور الذي يلعبه الترويج في الإقناع بصلاحية شيء ما أو بليجيبيته، ومن ثمة تحتم على الدولة المضيفة وضع برامج مدروسة بشكل جيد للإعلام في الخارج عن الإصلاحات الاقتصادية والتحسين الذي حدث في مناخ الاستثمار.

في بادئ الأمر استطاعت السعودية أن تقيم موقع شبكي -موقع في الأنترنت- ليلم من خلاله تقديم مختلف المعلومات للترويج، ويتميز هذا الموقع بثراء المعلومات وسهولة استخدامه.

وقامت السعودية بجهود ترويجية معتبرة، عكستها مختلف معارض ومؤتمرات الترويج التي شاركت فيها سواء داخلها أو خارجها في سنة 2005 و2006، وهي كذلك السنوات التي شهدت أعلى تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في تاريخ السعودية واحتلالها المرتبة الأولى عربيا.

1- جهود الترويج في سنة 2005:

سجلت سنة 2005 الجهود الترويجية التالية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، ص 161):

1.1- مؤتمرات ومعارض الترويج التي عقدتها السعودية:

نظمت السعودية على مدار السنة 25 فعالية اقتصادية محلية وخارجية في (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، اشتملت على مؤتمرات ومنتديات وندوات وملتقيات

واحتفالات تكريمية، هدفت الفعاليات إلى التعريف بقطاعات الفرص الاستثمارية المتاحة، تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية.

2.1- مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها السعودية:

شاركت السعودية بـ 21 فعالية اقتصادية دولية نظمت في دول عربية أجنبية تنوعت ما بين مؤتمرات ومنتديات عالمية وندوات ومعارض، هدفت هذه الفعاليات إلى التعريف بالفرص الاستثمارية والمشاريع الجديدة.

2- جهود الترويج في سنة 2006:

سجلت سنة 2006 الجهود الترويجية التالية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، ص 204):

1.2- مؤتمرات ومعارض الترويج التي عقدتها السعودية:

شهد العام تنظيم مكتفا لـ 35 فعالية اقتصادية اشتملت على منتديات وملتقيات، ورش عمل، احتفالات، لقاءات ثنائية، اجتماعات سنوية، معارض قطاعية وندوات، وكان لتلك الفعاليات عدة أهداف أهمها: تعزيز آفاق التعاون التجاري، السياحي والاستثماري، ترويج الفرص الاستثمارية أهمها النفط والسكك الحديدية، الطاقة والمياه.

2.2- مؤتمرات ومعارض الترويج التي شاركت فيها السعودية:

شاركت السعودية ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار بـ 17 فعالية ترويجية تم عقدها على مدار العام، وقد هدفت هذه الفعاليات إلى عرض مناخ وفرص الاستثمار وآليات الترويج.

3- إستراتيجية الترويج الجديدة للسعودية:

إن أهمية الترويج للفرص الاستثمارية فرضت على السعودية عدم الاكتفاء بالجهود المبذولة سابقا بل التفكير في أساليب ترويجية جديدة من خلال الإستراتيجية التالية (الاقتصاد والأعمال، ماي 2006، ص ص 56-57):

- تقوم الهيئة حاليا بمسح شامل لنحو 400 فرصة استثمارية في قطاعات عدة تطل كافة أرجاء السعودية.
- يتم تصنيف ونشر الفرص السابقة على مواقع الأنترنت الخاص بالهيئة بغية إطلاع المستثمرين عليها.

- تقع مسؤولية تسويق هذه المشروعات وغيرها على رئيس قطاع التسويق والخدمات المستثمرين.
- السعي لاستقطاب اللاعبين العالميين لإقامة شركات إستراتيجية مع القطاع الخاص السعودي بما يساهم في نقل المعرفة والتقنية الحديثة للبلد.
- تسعى الهيئة خلال سنة 2006 استكمال فتح مكاتب تمثيلية لها في عدة دول كبرى، بعد أن أصبح لديها مكاتب في واشنطن، باريس فرانكفورت، وقريبا في هونغ كونغ، لندن وطوكيو، وهذا يؤدي إلى التواصل المباشر مع المستثمرين في هذه الدول وإلى زيادة الوعي عن السعودية في الخارج.
- الأولوية في تسويق كافة الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات مع التركيز على القطاعات ذات المزايا التنافسية.
- إن الهيئات الترويجية السعودية ستقوم بحل مشكلة المستثمر طوال عمر المشروع بمعنى تقديم خدمات ما بعد الاستثمار.

سابعاً- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية:

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في السعودية، لذلك يمكن أن ندرج الإحصائيات حول مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

1- التدفقات الواردة في السعودية:

بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (02) يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للسعودية قد شهد تذبذباً واضحاً، فتارة مرتفع وتارة منخفض وتارة أخرى سالب، إذ بعدما حققت تدفق سالب في سنة 2000، وما يفسر التدفقات السالبة هو أنه في الوقت الذي يتم فيه التدفق إليها، يتم تقليص عملياته، ويعود ذلك بحسب الكثير من الخبراء لعدد من الأسباب كان أبرزها عدم شفافية القانون الذي كان ساري المفعول قبل تبني القانون الجديد وتضمينه لعدد من القيود، وكذلك تأخر السعودية في إصدار قانون ملائم للاستثمار (فضيل، 2004، ص 292).

أما في سنة 2001 فكانت التدفقات ضئيلة جدا قدرت ب 20 مليون دولار، سرعان ما ارتفعت إلى 453 مليون دولار سنة 2002، رغم صدور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد وما يوفره من حوافز وامتيازات تشجع المستثمرين وكذلك إنشاء الهيئة العامة للاستثمار في سنة 2000، ولكن لا يمكن الحكم على مدى نجاعة نظام الاستثمار الأجنبي الجديد والهيئة العامة للاستثمار خلال سنتين فقط، لتشهد السنوات 2003 و 2004 و 2005 و 2006 ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصلت 778، 1942، 12097، 18293 مليون دولار، ومرد هذا الارتفاع للجهود التي بذلتها الهيئة العامة للاستثمار من خلال الترويج وإصدارها التراخيص للمستثمرين والمميزات والحوافز التي يمنحها نظام الإستثمار الأجنبي الجديد.

الجدول رقم (02): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2000-2006).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	1884-	20	453	778	1942	12097	18293

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقاً من:

UNCTAD , *WORLD INVESTMENT REPORT*, 2007, P253.

UNCTAD , *WORLD INVESTMENT REPORT*, 2005, P305.

UNCTAD , *WORLD INVESTMENT REPORT*, 2005, P370.

2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية:

كما يبدو ومن توزيع الاستثمارات على مجالات النشاط الاقتصادي حسب الجدول رقم (03) فلقد استحوذ قطاع الصناعة والطاقة على النصيب الأكبر من الاستثمارات بنسبة 64.34 %، يليه العقار والتأجير وأنشطة الأعمال الأخرى بنسبة 29.681 %، ثم قطاع الخدمات المالية والتأمين بنسبة 3.682 %، ثم قطاع المقاولات بنسبة 1.982 %، يليه قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 0.207 %، ثم قطاع التجارة بنسبة 0.08 %، ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة 0.023 %.

يمكن القول بأن معظم المشاريع الاستثمارية تم توجيهها إلى القطاع الصناعي والطاقي والذي يعكس هذا التوجه الارتفاع القياسي للاستثمارات في هذا القطاع في سنة 2005، وهذا

بغية رفع الصادرات وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الناتج الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة.

الجدول رقم (03): نصيب القطاعات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

سنة 2005

القطاع	الصناعة والطاقة	الخدمات المالية والتأمين	المقولات	الفنادق والمطاعم	النقل	النقل والإتصالات	العقار والتأجير
%	64.34	6.682	1.982	0.207	0.08	0.023	29.681

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من: مجلة الإقتصاد والأعمال، إستراتيجية الإستثمار في السعودية، لبنان، السنة السابعة والعشرون، العدد 317، ماي 2006، ص 54.

3- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية:

استناداً إلى بيانات الجدول رقم (04) يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في السعودية وذلك باستثمارات تقدر بـ 9424 مليون دولار حتى سنة 2005، وقد حلت اليابان في المرتبة الثانية باستثمارات وصلت 4575 مليون دولار حتى سنة 2005، والإمارات في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت 3114 مليون دولار حتى سنة 2005، وهولندا في المرتبة الرابعة باستثمارات قدرت بـ 1299 مليون دولار حتى سنة 2005، والكويت في المرتبة الخامسة باستثمارات بلغت 843 مليون دولار حتى سنة 2005. ويمكن ملاحظة ما يلي كذلك:

- للدول المتقدمة النصيب الأكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.
- وجود ثلاثة دول عربية كأكبر مستثمرين في السعودية وهم أعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، الكويت، البحرين) مما يعني الأثر الإيجابي للعضوية في هذا المجلس على تحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء نتيجة الإمتيازات التي توفرها كل دولة للدول الأخرى.

الجدول رقم (04): أهم خمسة دول مستثمرة في السعودية حتى نهاية 2005

الوحدة: مليون دولار

الدول	الولايات المتحدة	اليابان	الإمارات	هولندا	الكويت
الإستثمار الأجنبي المباشر	9424	4575	3114	1299	843

المصدر: مجلة الإداري، مكاسب خليجية وهواجس عالمية، العدد 5، مايو 2006، ص 53.

4- الإستثمارات العربية البينية في السعودية:

استنادا للجدول رقم (05)، يتضح أن المبلغ الإجمالي للاستثمارات العربية البينية في السعودية قد شهد تطورا ملحوظا في السعودية ويعزى هذا لنجاح مجلس التعاون الخليجي الذي انعكس ايجابيا على السعودية من خلال وجود ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي كأهم الدول المستثمرة في السعودية بالإضافة إلى الجهود المبذولة في مجال الترويج.

الجدول رقم (05): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها في السعودية خلال

الفترة (2000-2006).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العربية السعودية	76.8	651.4	716.9	297.3	958	28797	4837

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص 157.

الخاتمة:

أكدت التجربة السعودية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بأن السعودية قد خطت خطوات معتبرة وقطعت شوطا كبيرا في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فتنبت السعودية العديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية والإدارية والتي انعكست في مجملها على أداء الاقتصاد السعودي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

◆ لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في السعودية في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن المؤشرات السابقة ايجابيتها ارتبطت بالدرجة الأولى بارتفاع حصة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، فمحاولة التنويع الاقتصادي، فانتهاج نظام الصرف الثابت للريال مقابل الدولار.

◆ شهد المناخ الإداري للبيئة الاستثمارية السعودية تحسنا بعد إنشاء بنيته التحفيزية (نظام الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد، الهيئة العامة للاستثمار).

◆ تتمتع السعودية بالاستقرار السياسي، وسوق واسعة أهم ما يميزها العدد السكاني الهائل فضلا عن نصيب الفرد الكبير من الناتج المحلي الإجمالي، ومنتشآت البنية التحتية التي

تعتبر الأفضل في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال ارتفاع نسبة الإنفاق الكبيرة على التعليم.

♦ خطت السعودية خطوة كبيرة في مجال علاقاتها الخارجية، من خلال عضويتها في مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في سنة 1981، وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة في الربع الأخير من سنة 2005، وإبرام عدة إتفاقيات متعددة الأطراف لتشجيع الإستثمار واتفاقيات ثنائية، حيث هذه الأخيرة تشهد نقصا كبيرا على مستوى اتفاقيات تجنّب الازدواج الضريبي للسعودية اتفاقية واحدة فقط مع فرنسا.

♦ المناخ الاستثماري المتاح في السعودية مستغل أحسن استغلال من خلال وجود عدة فرص ومجالات للاستثمار ومن بينها فرص تستغل للمرة الثانية كقطاع الصحة وهذا في ضوء العامل الترويجي الفعال لها.

♦ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية تطورا إيجابيا، وتتركز هذه التدفقات في قطاع الصناعة والطاقة، ومن خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي، تجلّى بوضوح النجاح الكبير لمجلس التعاون الخليجي من خلال وجود ثلاثة دول كأهم مستثمرين في السعودية وهم: الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وبحصة كبيرة.

وبناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- مواصلة سياسات الإصلاح الاقتصادي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، والاستمرار في تقليص الاعتماد على مداخل القطاع النفطي من خلال بذل المزيد من الجهود في تنويع مصادر دخل الاقتصاد السعودي.
- تطوير البنية التحتية أو الأساس المتكاملة المتاحة بالمملكة وصيانتها بكل المرافق (شبكات الطرق - الاتصالات - المواصلات - الكهرباء والطاقة...) في إطار جاذب للمستثمرين العالميين.
- ينبغي إلغاء إصدار الترخيص أو جعله آليا وإصداره في مدة لا تزيد عن أسبوع وتوفير معلومات أفضل عن كل الإجراءات متضمنة الترجمة إلى اللغة الإنجليزية.
- تقليص القائمة السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مما يزيد من فرص الاستثمار.

- السعي إلى إبرام المزيد من الاتفاقيات الدولية الثنائية خاصة اتفاقيات الازدواج الضريبي.
- يجب على السعودية ألا تعتمد فحسب على دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما تبحث على شراكات أخرى لخلق الأسواق الكبيرة التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع:

- أولاً: الكتب

- 1- تودارو ميشيل، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006.
- 2- يوسف خليفة اليوسف، العولمة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

- ثانياً: المجلات

- 3- مجلة تجارة الرياض، التعدين استثمار واعد، المملكة العربية السعودية، العدد531، ديسمبر 2006.
- 4- مجلة الإقتصاد والأعمال، إستراتيجية الإستثمار في السعودية، لبنان، السنة السابعة والعشرون، العدد 317، ماي 2006.
- 5- مجلة الإداري، مكاسب خليجية وهواجس عالمية، العدد 5، مايو 2006.
- 6- سليم بوزياب، قطاع التأمين السعودي: عوارض النمو والتنظيم، مجلة الإقتصاد والأعمال، لبنان، العدد 313، السنة السادسة والعشرون، يناير 2006.
- 7- سليم بوزياب، مشاريع سعودية تستقطب الشركات الأجنبية، مجلة الإقتصاد والأعمال، لبنان، العدد 303، السنة السادسة والعشرون، مارس 2005.
- 8- مجلة الإقتصاد والأعمال، أخيراً السعودية في منظمة التجارة العالمية، لبنان، السنة السادسة والعشرون، العدد 311، نوفمبر 2005.
- 9- مجلة الإقتصاد، المملكة ... مؤشرات إيجابية... ومعدلات نمو غير مسبوقه، المملكة العربية السعودية، السنة السابعة والعشرون، العدد 3804، سبتمبر، 2004.

- ثالثاً: المؤتمرات الدولية

10- سالم بن سعيد القحطاني، مستقبل الاستثمار في المملكة العربية السعودية، مؤتمر التمويل والاستثمار: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

11- عبد الرحمن بن حمد الحميضي، استطلاع وتحليل برنامج التخصيص اتجاهات الإصلاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

- رابعاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

12- فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2004.

13- فيصل حبيب حافظ، دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005.

14- محمد ساحل، تجربة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية - دراسة مقارنة-، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2008.

- خامساً: التقارير والمنشور

- 15- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2006.
- 16- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006.
- 17- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005.
- 18- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004.
- 19- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003.
- 20- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001.
- 21- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 1999.
- 22- عبد الله ابن حمدان الباتل، التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 23- منشورات وزارة الثقافة والإعلام، السياسة والصناعة البترولية في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2005.

- سادسا: المواقع الإلكترونية

- 24- الهيئة العامة للاستثمار، على موقع [www. sagia.gov.sa](http://www.sagia.gov.sa)، تاريخ الاطلاع: 2006/12/17.
- 25- وزارة التخطيط، السعودية، على موقع www.planning.gov.sa، تاريخ الإطلاع: 2007/01/21.
- 26- الإستثمار الأجنبي المباشر المنفذ في السعودية إلى غاية 2005، على الموقع الإلكتروني: www.matjar.com، تاريخ الإطلاع: 2006/11/27.

- سابعا: التقارير باللغة الأجنبية

- 27- UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT, 2007.
- 28- UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT, 2005.
- 29- UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT, 2004.